

أبو حيyan الأندلسي والطعن في القراءات القرآنية

د. علي الهرود

قسم اللغة العربية - كلية الآداب

جامعة مؤتة

ملخص

هذا البحث يقدم بياحاز شديد موقف النحاة من القراءات القرآنية بعامة سلباً وإيجاباً. ويعرض كذلك وبالتفصيل لعدد من القراءات التي طعن النحاة بمحضتها، مبيناً رأي أبي حيyan الأندلسي فيها و موقفه من الطاعنين فيها والأسس التي اعتمدها للدفاع عن القراءات.

Abstract

This paper presents very briefly negative as well as positive the view points of Arabic grammarians to concerning the Koranic readings in general.

It also discusses in detail a number of readings about the Validity of which grammarians were in doubt.

The paper presents the views held by Abu Hayyan, the position he has taken with respect to those who were in doubt, and the principles he adopted to defend there readings.

يقول السيوطي : «كان قوم من النحاة المتقدمين يعيرون على عاصم وحمزة وابن عامر قراءات بعيدة في العربية وينسبونهم إلى اللحن وهم مخطئون في ذلك. فإن قراءاتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مطعن فيها. وثبتت ذلك دليل على جوازه في العربية وقد رد المتأخرون ومنهم ابن مالك على من عاب عليهم ذلك بأبلغ رد، واختار جواز ما وردت به قراءاتهم في العربية^(١).

وهذا الذي ذهب إليه السيوطي يثبته ما سجلته المراجع النحوية واللغوية وكتب القراءات للنحوين من مطاعن عديدة في قراءات متعددة^(٢)، كما سنبيه بعد قليل.

(١) الاقتراح ص ٤٩.

(٢) انظر مزيداً من التفصيل حول هذا في الخزانة ج ٢ ص ٢٥٦ . التصريح ج ٢ ص ٩٠ البحر المحيط ج ٥ ص ٤١٩ . ٤٢٠

وعلى القىض من هذا نرى كثيراً من النحاة يقف من هذه القراءات موقفاً معتدلاً، فسيبوه يرى أنَّ القراءة سُنَّة ويجب اتباعها^(٣). وابن يعيش يعتمدها كمصدر لتقوية وتدعيم رأي دون الآخر فيقول : ويقوى الوجه الأول قراءة الجماعة^(٤). والأشموني يستدل بالقراءات على ما يقوله من رأي ويدعمه^(٥).

ويقول ابن خالويه : «أجمع الناس على أن اللغة إذا وردت في قراءة القرآن فهي أوضح مما في غير القرآن»^(٦). والسيوطى في الاتقان يقول : كل ما ورد أن القرآن قرئ به جاز الاحتجاج به ، سواء كان متواتراً أم آحاداً أم شاداً^(٧). والرازى يقول في تفسيره إذا جوزنا إثبات اللغة بشرع مجھول فجواز إثباتها بالقرآن أولى من هذا كله^(٨).

من هذه العجالة يتبيّن لي أنَّ هناك احتراماً وإجلالاً للقراءات القرآنية من كثير من النحاة واللغويين ، ولكن هذا الإجلال والاحترام من هذا الفريق يقابل رفض وطعن من فريق آخر. فالفريق الثاني يرفض ويعارض كثيراً من القراءات القرآنية ويرميها بالخطأ تارة وبالرداة تارة أخرى وبالضعف أحياناً كثيرة.

- ويبدو لي أنَّ سبب هذا الطعن كما سنبينه فيما بعد يكمن في ما يلي :
- ١ - اعتقاد النحاة أنَّ القراءات آراء تنبثق عن أصحابها.
 - ٢ - ظن بعض النحاة أنَّ بعض هذه القراءات مبتورة الصلة بالرسول الكريم (ﷺ) ضعيفة السند.
 - ٣ - مخالفة هذه القراءات في كثير من الأحيان لما وضع النحاة من معايير وقواعد.

(٣) الكتاب ج ١ ص ١٤٨.

(٤) شرح المفصل ج ٣ ص ١١٦.

(٥) شرح الأشموني ج ١ ص ١٦٨ ج ١ ص ٢٥٥.

(٦) المزهر ج ١ ص ١٢٩.

(٧) الاتقان ص ١٤ - ١٥.

(٨) التفسير الكبير للغزير الرازى ج ٣ ص ١٩٣.

فإذا ما اصطدمت قراءة ما بما وضعوا من قواعد، لجأوا إلى طرق شتى لتبريرها. فإماً أن يقوموا بتأويل هذه القراءة وإنماً أن يرفضوها أو يرمونها بالضعف أو الشذوذ.

لهذا كله وجه النحويون واللغويون قدماء ومحدثين اهتمامهم إلى دراسة هذه الظاهرة وأعني بها موقفهم من القراءات لغويًا^(٩)، والطعن بها، وصنفوا فيها تاليه كثيرة. ولكن أحداً منهم لم يعرض لرأي أبي حيان النحوي مُفصلاً من هذه الظاهرة. وإن عرض له فلم يَفِي حَقَّهُ في هذا الميدان. وفي بحثي هذا حاولت جاهداً أن أضع بين يدي القارئ رأي أبي حَيَّان وموقفه من القراءة القرآنية ولم أجده - وبعد البحث المستفيض - ما يشفي الغليل في هذا المضمار سوى سفره العظيم «البحر المحيط في تفسير القرآن» قد خضت عباده على الرغم من صعوبته وضخامته. وجمعت القراءات التي طعن النحاة بها ورموها بالضعف حيناً وبالشذوذ أحياناً وبعد دراستها دراسة فاحصة ناقلة، ألفيت لأبي حيان موقفاً منها يستأهل أن يدرس ويُسْطَع القول فيه. وبين لي أن موقفه هذا كان موقف المدافع المنافع عن القراءات المطعون فيها، وإن هذا الموقف يستند ويدور في ذلك أربعة محاور هي :

أولاً : أن القراءة وصلت إلينا بطريق التواتر وصحة السند إلى رسول الله ﷺ ولا يجوز الطعن بها.

ثانياً : أن رواتها أهل ثقة، ولا يصح الطعن بهم ولا بقراءاتهم.

ثالثاً : أن هذه القراءات أجازها مشاهير النحاة.

رابعاً : ان القراءة القرآنية تمثل لهجة من لهجات العرب، واللهجات كما يقول ابن جني كلها حجة^(١٠).

ولتوسيع الأمر وتجليته إليك - أيها القارئ - تفصيلاً بهذه القراءات المطعون بها، وبصحتها أولاً وبنـ طعن بها ثانياً، وبموقف أبي حَيَّان من هذا الطعن ثالثاً.

(٩) انظر مثلاً: سبورة القراءات - أحمد مكي الأنصارى - دار المعارف بمصر، ١٩٧٢ والدفاع عن القرآن أحمد مكي الأنصارى - دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٣ ودراسات في النحو والقراءات : أحمد مكي الأنصارى - مجلة جمع اللغة العربية - بالقاهرة ١٩٧٣ - ودراسات في أساليب القرآن - عبدالخالق عضيمة.

(١٠) انظر الخصائص لابن جني . ١٠/٢ .

١ - إبدال السين زايًّا : في قوله تعالى ﴿إِهْدُنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾.

رمى بعض اللغويين ما حكاه الأصمعي ، عن أبي عمرو في قراءة (السراط) بإبدال سينه زايًّا خالصة بالخطأ ، وأنه إنما سمع أبا عمرو يقرأها بالمضارعة فتوهمها زايًّا ، ولم يكن الأصمعي نحوياً فيؤمن على هذا . وهذا الكلام حكاه أبو علي الفارسي عن أبي بكر بن مجاهد^(١) . يرد أبو حيyan على من خطأ هذه القراءة برواية أبي جعفر الطوسي قائلاً : « قال في تفسيره وهو إمام من أئمة الامامية «الصراط» بالصاد لغة قريش ، وهي اللغة الجيدة ، وعامة العرب يجعلونها سيئًا . والزاي لغة لعذرة وكعب وبني القين^(٢) . »

فرد أبو حيyan يعتمد على أن هذه القراءة تستند إلى لهجة من لهجات قبائل العرب ، ولا يجوز رميها بالخطأ . ولا شك أن العلاقة واضحة بين الصاد والزاي لأنهما من مخرج واحد ثم تآخيهما في الصغير وهو نوع من التقريب والمماثلة ، كما أن العلاقة بين القبائل الثلاث التي آثرت إخلاص الزاي قوية . فكلها ترجع إلى قضاة ، فلا عجب أن تتشابه لهجاتها^(٣) . ويبدو أن إبدال السين زايًّا كان فاشياً في قبيلة كلب ، كما يروي ذلك ابن جني وابن الحاجب والرضي^(٤) . أضف إلى هذا كله ، أن السين لما كانت مهمومسة والقاف مجهرة جعلوا السين زايًّا ، لمناسبة الزاي للسين في المخرج والصغير^(٥) . وعلى تلك اللهجة قرئ قوله تعالى : «وَمِنْ أَصْدَقِنَا اللَّهُ . . . بِالْزَّايِ»^(٦) . وهذا كله يؤيد كلام أبي حيyan من تجويز هذه القراءة ونفي التهمة والطعن المنسوب إليها .

(١) البحر ج ١ ص ٢٥ . والسبعة في القراءات لابن مجاهد ص ١ - ١٠ واللحجة في القراءات لأبي علي الفارسي ج ١ ص ٣٧ .

(٢) البحر المحيط ج ١ ص ٢٥ .

(٣) اللهجات العربية في التراث ص ٤٤٨ .

(٤) أنظر الشافية ج ٢ ص ٢٣٣ .

(٥) اللهجات ص ٤٤٨ .

(٦) البحر المحيط ج ٣ ص ٣١٢ .

٢ - إيدال الجيم ياء : في قوله تعالى : «ولا تقربا هذه الشجرة». قراءة (الشيرة) بدلاً من (الشجرة). قرئت الشيرة بكسر الشين والياء المفتوحة بعدها. وكَرَّة أبو عمرو هذه القراءة. وقال يَقُولُ بها برابر مكة وسودانها^(١٧). انبرى أبو حيان للرد على هذا التكريه قائلاً : وينبغي أن لا يكرها، لأنها لغة منقوله فيها. ولم يكتفي أبو حيان بذلك بل ويورد رواية يدلل بها على صدق ما ذهب إليه يقول : قال الرياشي : سمعت أبا زيد يقول : كنا عند المفضل وعنده أعراب فقلت : إنهم يقولون شيرة؟

قالوا : نعم. فقلت له : قل لهم يصغرونها. فقالوا : شَيْرَة. وزيادة في دحض ما ذهب إليه أبو عمرو، يورد أبو حيان بيتأ من الشعر أنشده الأصمعي ، يذكر فيه أنَّ العرب تبدل الجيم ياء وهو : (تحسبه بين الأنام شيرة)^(١٨).

عزرا ابن اسحق هذه القراءة إلى لغة سُلَيْمَ، وبعضهم عَزَّاهَا إلى تميم. وربما نقلت هذه اللغة إلى سليم عن طريق التجارة ثم تلقتها مكة. أنَّ التاريخ يتحدث عن سليم بأنَّها وثيقة الصلة بقريش ، ولهذا لا نعجب إذا قال أبو عمرو : يَقُولُ بها برابر مكة وسودانها^(١٩). والبدل يحدث بين الصوتين لأنهما شجريان متلقان مخرجاً وكلاهما مجهور وإن اختلفا صفة^(٢٠).

ويبدو أنَّ هذه اللهجة لا زالت حتى أيامنا هذه في تميم^(٢١). (وفي الحوطة في جنوب الرياض) وفي حضرموت^(٢٢). وبعض اللهجات العربية الحديثة في شمال الجزيرة العربية^(٢٣).

(١٧) نفسه ج ١ ص ١٥٨.

(١٨) البحر المحيط ج ١ ص ١٥٨.

(١٩) اللهجات العربية في التراث - أحد علم الدين الجندى ص ٤٥٩.

(٢٠) نفسه ص ٤٦٠.

(٢١) نفسه ص ٤٦١.

(٢٢) نفسه ص ٤٦١.

(٢٣) نفسه ص ٤٦١.

٣ - الهمزة في قوله تعالى : «أنذرتهم أم لم تذرهم».

يقول أبو حيّان : ولغة تميم تخفيف الهمزتين في نحو «أنذرتهم» وبه قرأ الكوفيون وابن ذكوان وهو الأصل . وأهل الحجاز لا يرون الجمع بينهما طلباً للتخفيف . فقرأ الحرميان وأبوعمر و وهشام بتحقيق الأولى و تسهيل الثانية ، إلا أنَّ أبا عمرو و قالون وإسماعيل بن جعفر عن نافع و هشام يدخلون بينهما ألفاً و ابن كثير لا يُذَخِّلُ . و رُوي تحقيقاً عن هشام إدخال ألفٍ بينهما . وهي قراءة ابن عباس و ابن أبي اسحق ، و رُوي عن ورش كابن كثير وكقالون ، وإيدال الهمزة الثانية ألفاً فيلتقي ساكنان على غير حددهما عند البصريين^(٢٤) . وقد أنكر هذه القراءة الزمخشري ، وزعم أن ذلك لحن و خروج عن كلام العرب ومن وجهين : أحدهما : الجمع بين ساكنين على غير حده . والثاني : ان طريق تخفيف الهمزة المتحركة المفتوح ما قبلها ، هو بالتسهيل بين لا بالقلب ألفاً ، لأنَّ ذلك هو طريق الهمزة الساكنة^(٢٥) .

وقد رد أبو حيّان على الزمخشري قائلاً : إن القراءة صحيحة النقل والتواتر ، مستنداً إلى أن مذهب الكوفية يجيز ذلك فيقول : وما قاله الزمخشري هو مذهب البصريين . وقد أجاز الكوفيون الجمع بين الساكنين على غير الحد الذي أجازه البصريون . وقراءة ورش صحيحة النقل لا تدفع باختيار المذهب ولكن عادة الرجل إساءة الأدب على أهل الأداء ونقله القرآن^(٢٦) .

وقد ناقش الدكتور أحمد مكي الانصارى هذه القضية قائلاً : يجب تعديل هذه القاعدة التحوية (لا يجوز الجمع بين الساكنين) في مثل (أنذرتهم) بقلب الهمزة الثانية ألفاً إلى : (يجوز الجمع بين الساكنين) في مثل (أنذرتهم) (بقلب الهمزة الثانية ألفاً) استناداً إلى قوله تعالى : «إن الذين كفروا سواء عليهم أنذرتهم ...» حيث قرئت بقلب الهمزة ألفاً ، وهي قراءة سبعية محكمة . متواترة^(٢٧) . والأنصارى لم يزد على قول أبي جيّان شيئاً .

(٢٤) البحر المحيط ج ١ ص ٤٧ ، وانظر الحجة في القراءات لأبي علي الفارسي ج ١ ص ١٨٣ .

(٢٥) البحر المحيط ج ١ ص ٤٧ ، وانظر الكشاف في حقائق التنزيل للزمخشري ، دار المعرفة ج ١ ص ٢٦ .

(٢٦) البحر المحيط ج ١ ص ٤٨ .

(٢٧) نظرية النحو القرآني ، أحمد مكي الانصارى ، مجلة البحث العلمي - جامعة أم القرى - العدد الخامس عام ١٤٠٢ .

٤ - قراءة **للملائكة اسْجَدُوا هُنَّ** يقول أبو حيأن : «وَقَرَا أَبُو جعْفَرَ يَزِيدَ بْنَ الْقَعْدَعَ وَسَلَمَانَ بْنَ مَهْرَانَ، بِضمِّ التاءِ اتِّباعاً لِحُرْكَةِ الْجَيْمِ، وَنَقْلِ أَنْهَا لِغَةَ أَزْدَ شَنْوَةَ.

طعن في هذه القراءة كثير من النحاة العرب، فالزجاج يقول : «هذا غلطٌ من أبي جعفر. والفارسي يقول : هذا خطأً. وابن جنني يعلل قائلاً : لأنَّ كسرة التاء إعراب، وإنما يجوز هذا الذي ذهب إليه أبو جعفر إذا كان ما قبل الهمزة ساكناً صحيحاً نحو : وَقَالَتْ أُخْرَجَ(٢٨)». وقال الزمخشري : لا يجوز، لاستهلاك الحركة الاعرابية بحركة الاتباع في لغة ضعيفة كقولهم : **الحمد لله**(٢٩).

انبرى أبو حيأن بالرد على منكري هذه القراءة مستدلاً بأنَّ لغة أزد شنوة أولاً، وثانياً أنَّ قارئها أبو جعفر أحد القراء المشاهير، الذين أخذوا القرآن عرضًا عن عبدالله بن عباس وعدد من الصحابة، وهو شيخ نافع بن نعيم، أحد القراء السبعة(٣٠).

ثم لا يكتفي بهذا، بل يحاول تعليل وتحليل هذه الظاهرة قائلاً : وقد عللَ ضم التاء لتشبيهاً بالف الوصل، ووجه الشبه أنَّ الهمزة تسقط في الدرج، لكونها ليست بأصل. والتاء في الملائكة تسقط أيضاً لأنها ليست بأصل، لأنَّ تراهم قالوا : **الملائكَ** وقيل : **ضُمْتَ لأنَّ العَرَبْ تَكَرَّهُ الضَّمَّةَ بَعْدَ الكَسْرَةِ لِتَقْلِيلِهَا**(٣١).

وهذا التخريج موافق للتفسير القائل : إنَّ العربية تحرص على الانسجام الصوتي والاتباع حرصها على الأعراب(٣٢). ولهذا رواها الكسائي ووجهها يأنَّ التاء ضُمْتَ إتِّباعاً لحركة الجيم في **«اسْجَدُوا»** ولو لم يتبعوا لخرج اللسان من كسرٍ إلى ضم والعرب تكره ذلك.

(٢٨) البحر ج ١ ص ١٥٢.

(٢٩) أنظر أقوال النحاة في الطعن في هذه القراءة البحر ج ١ ص ١٥٢ والكشف للزمخشري ج ١ ص ٦٢.

(٣٠) البحر ج ١ ص ١٥٢.

(٣١) نفسه ج ١ ص ١٥٢.

(٣٢) أنظر اللهجات العربية ص ٢٦٧.

ويذهب أحد الباحثين المحدثين إلى ما ذهب إليه أبو حيّان قائلًا : ولسنا نتفق مع من ضعف هذه القراءة وأصرابها ، لأن القراءة سُنَّة مُتَّبِعةً يجب القياس عليها ، لا إخضاعها للأصل النحوي^(٣٣) .

٥ - التسكين في قوله تعالى : «**فَتُوبُوا إِلَى بَارِئِكُمْ**» .

قال أبو حيّان : وَقَرَا الجمهر بظهور حركة الاعراب في (بَارِئِكُمْ) وروي عن أبي عمرو الاختلاس ، وروي ذلك عنه سيبويه . وروي عنه الاسكان وذلك إجراء للمنفصل بين كلمتين مجرى المتصل من كلمة ، فإنه يجوز تسكين مثل : إِبْل - فَاجْرِي المكسوران في بارئكم مجرى إِبْل^(٣٤) .

لَهُنَّ أَبْوَالْعَبَاسِ الْمُبَرَّد قراءة أبي عمرو بالتسكين ، ومنع التسكين في حركة الاعراب^(٣٥) .

ورد أبو حيّان على أبي العباس المبرد قائلًا : وما ذهب إليه ليس بشيء ، لأن أبي عمرو لم يقرأ إلا بأثر عن رسول الله ﷺ ولغة العرب توافقه على ذلك . فلنكار المبرد لذلك مُنْكَرٌ وقال الشاعر :

فَالِّيْوْمَ أَشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبْ إِثْمًا مِنَ اللَّهِ وَلَا وَاغْلَ

وزيادة على ما ذكر يدلل على صحة هذه القراءة بما حكاه أبو زيد في قوله تعالى : «**وَرَسُلُنَا لِدِيْهِمْ يَكْتَبُونَ**» . وقراءة مسلمة بن محارب «**وَبِعَوْلَتِهِنَّ أَحَقُّ بِرَدْهِنَّ**» . بتسكين (رُسُلْ) (وَبِعَوْلَتِهِنَّ)^(٣٦) .

أضعف إلى ذلك أن أبي عمرو يذكر أنَّ لغة تميم تسكن الـمـرفـوعـ من (يَعْلَمـهـ) ونحوه . ومثل تسكين بارئكم قراءة حمزة : وَمَكْرُ السَّيِّءـ^(٣٧) .

(٣٣) الخلل على الجوار ، د. عبدالفتاح الحموز ص ١٤٣ .

(٣٤) البحر ج ١ ص ٢٠٦ .

(٣٥) نفسه ج ١ ص ٢٠٦ .

(٣٦) نفسه ج ١ ص ٢٠٦ .

(٣٧) نفسه ج ١ ص ٢٤١ .

مما سبق يتبيّن لنا أن أبو حيّان اعتمد في الرد على منكر هذه القراءة بطرائق مختلفة منها : أن القراءة تستند إلى لهجة قبيلة تميم. وأن القراءة متواترة غير مقطوعة السند إلى رسول الله ﷺ. وأن القراءة لها ما يشبهها من القراءات في تسكين حركة الأعراب.

يقول مَكِي بن أَبِي طَالِبٍ : وَحْجَةٌ مِّنْ أَسْكَنِ أَنَّهُ شَبَّهَ حِرْكَةَ الْإِعْرَابَ بِحِرْكَةِ الْبَنَاءِ، فَأَسْكَنَ حِرْكَةَ الْأَعْرَابَ اسْتِخْفَافًا لِتَوَالِي الْحَرْكَاتِ. وَهُوَ ضَعِيفٌ مَكْرُورٌ^(٣٨).

واعتقد أن تكرييهم وطعنهم بهذه القراءة هو أن الإسكان بغير حركة الإعراب. وحركة الإعراب عند النحاة شيء مُقدَّس لا يجوز مَسَّها والعبث بها، ناسين أو متناسين أنه ينقل على اللسان أن ينطق بثلاث حركات، ينتقل فيها من كسر الراء إلى كسر الهمزة إلى ضم الكاف في بارئكم. فلا ضرر أن يُسْكُنَ القارئ الهمزة. وهل ستغير دلالتها الوظيفية والتحوية مع التسكين؟

اني لا أعتقد ذلك وبخاصة أنها جاءت مجرورة. وهذا مما يبعد احتمال تغيير دلالتها. ويقول أحد الباحثين المحدثين : إن هذا يُحَمِّلُ على الخفة في القرآن وأنه ليشيع في التنزيل تخفيف الحركات بالحذف^(٣٩).

٦ - حذف التون في قراءة **﴿أَتَحَاجُونِي﴾** : يقول أبو حيّان :

«قرأ نافع وابن عامر بخلاف عن هشام (أتحاجوني) بتخفيف التون. وأصله بنونين. الأولى علامة رفع والثانية : نون الوقاية»^(٤٠).

لحَن بعض النحويين من قرأ بالتبسيط في هذه القراءة.

وقال مَكِي : «الحذف بعيد في العربية قبيح مكرور وإنما يجوز في الشعر للوزن. والقرآن لا يُحَمِّلُ ذلك فيه؛ إذ لا ضرورة تلجمي إلَيْهِ»^(٤١).

(٣٨) نفسه ج ١ ص ٢٤١.

(٣٩) الحمل على الجوار - د. عبد الفتاح الحموز ص ٢٠٤.

(٤٠) البحر ج ١ ص ١٦٤.

(٤١) الكشف عن وجود القراءات السبع وعللها وحججها / مَكِي القيسي - تحقيق عَمِي الدِّين رمضان مؤسسة الرسالة ١٩٨١.

يقول أبوحيان في الرد على من لَحَنْ هذه القراءة أَنَّهُ أَخْطَأَ فِي ذَلِكَ . وَأَنَّ قَوْلَ مَكِي لَيْسَ بِالْمَرْتَضِيٍّ وَقَالَ : إِنَّ التَّخْفِيفَ لِغَةٍ لِغَطْفَانٍ . وَمَا دَامَتِ الْقِرَاءَةُ تَسْتَنِدُ أَوْ تَمْثِلُ لِهَجَةً مِنْ لِهَجَاتِ الْعَرَبِ فَهِيَ جَائِزَةٌ وَلَا يَجُوزُ الطَّعْنُ بِهَا .

٧ - قِرَاءَةُ «وَإِنْ تَبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعْمًا هِيَ» .

يقول أبوحيان : وَقَرَا ابْنُ كَثِيرٍ وَوَرْشَ وَحْفَصَ «فَنِعْمًا» بِكَسْرِ النُّونِ وَالْعَيْنِ . وَوَجَهَ هَذِهِ الْقِرَاءَةَ أَنَّهُ عَلَى لِغَةِ مَنْ يَحْرُكُ الْعَيْنَ وَيَتَبعُ حَرْكَةَ النُّونِ بِحَرْكَةِ الْعَيْنِ . وَتَحْرِيكُ الْعَيْنِ الْأَصْلِ وَهِيَ لِغَةُ هَذِيلٍ . . . وَقَرَا أَبُو عُمَرْ، وَقَالُونَ، وَأَبُوبَكْرَ، بِكَسْرِ النُّونِ وَإِخْفَاءِ حَرْكَةِ الْعَيْنِ وَقَدْ رُوِيَ عَنْهُمُ الْإِسْكَانُ وَالْأُولُ أَقْيَسُ وَأَشَهُرُ . وَوَجَهَ الْإِخْفَاءُ طَلْبَ الْخَفْفَةِ، وَأَمَّا الْإِسْكَانُ فَاخْتَارَهُ أَبُو عَبِيدَةُ، وَقَالَ : الْإِسْكَانُ فِيمَا يُرُوِي لِغَةُ النَّبِيِّ ﷺ فِي هَذَا الْلَّفْظِ . قَالَ لِعُمَرَ بْنِ الْعَاصِ نِعْمًا الْمَالُ الصَّالِحُ لِلرَّجُلِ الصَّالِحِ . وَلَمْ تَسْلِمْ هَذِهِ الْقِرَاءَةُ (أَيِّ الْإِسْكَانِ) مِنَ الطَّعْنِ فَأَنْكَرَهَا أَبُو الْعَبَاسُ، وَأَبُو سَحْقٍ، وَأَبُو عَلِيٍّ، لَأَنَّ فِيهِ جَمِيعًا بَيْنَ سَاكِنَيْنِ عَلَى غَيْرِ حَدِّهِ * .

وَقَالَ أَبُو الْعَبَاسُ : لَا يَعْدُ أَحَدٌ أَنْ يَنْطَقَ بِهِ إِنَّمَا يَرُومُ الْجَمْعَ بَيْنَ سَاكِنَيْنِ وَيَحْرُكُ وَلَا يَأْتِيهِ . وَقَالَ أَبُو سَحْقٍ : لَمْ تَضْبِطِ الرِّوَاةُ الْلَّفْظَ فِي الْحَدِيثِ (أَيِّ الْحَدِيثِ) الرَّسُولُ ﷺ لِعُمَرَ بْنِ الْعَاصِ سَالِفُ الذِّكْرِ . وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ : لَعَلَّ أَبَا عُمَرَ أَخْفَى، فَظْنَهُ السَّامِعُ إِسْكَانًا . وَأَبُو حَيَّانَ رَدَّ كِعَادَتَهُ فِي الدِّرْدُونِ عَنِ الْقِرَاءَتِينِ عَلَى هَؤُلَاءِ قَائِلًا : إِنْكَارُ هَؤُلَاءِ فِي نَظَرٍ . لَأَنَّ أَثْمَةَ الْقِرَاءَةِ لَمْ يَقْرَأُوا إِلَّا بِنَقْلٍ عَنِ الرَّسُولِ ﷺ . وَمَتَى تَطَرَّقَ إِلَيْهِمُ النَّقْلُ فِيمَا نَقْلُوهُ مِنْ مَثْلِ هَذَا تَطَرَّقُ إِلَيْهِمْ فِيمَا سَواهُ . ثُمَّ يَضِيفُ قَائِلًا : وَالَّذِي نَخْتَارَهُ وَنَقُولُهُ أَنَّ نَقْلَ الْقِرَاءَتِ السَّبْعِ مُتَوَافِرَةٌ لَا يَمْكُنُ وَقْعَةُ الغَلطِ فِيهِ . فَهَذِهِ الْقِرَاءَةُ يَدَافِعُ عَنْهَا أَبُو حَيَّانَ لِأَنَّهَا قِرَاءَةُ سَبْعِيَّةِ، وَالْقِرَاءَةُ السَّبْعِيَّةُ كَمَا هُوَ مَعْرُوفُ بَيْنَ الْقَرَاءِ وَالنَّحَاةِ وَاللَّغوَيْنِ لَا يَمْكُنُ رَدُّهَا، أَوْ رَفْضُهَا، أَوْ رَمِيهَا بِالضَّعْفِ، لِأَنَّهَا وَصَلَتْنَا مُتَوَافِرَةً عَنِ الرَّسُولِ ﷺ . وَيَبْشِّرُ ذَلِكَ حَدِيثَ الرَّسُولِ ﷺ لِعُمَرَ بْنِ الْعَاصِ سَالِفَ الذِّكْرِ . وَهِيَ كَذَلِكَ لِهَجَةُ مِنْ لِهَجَاتِ الْعَرَبِ كَمَا ذَكَرْنَا .

* انظر رأي الفارسي في الحجّة في القراءات لأبي علي ج ٢ ص ٣٩٧ تحقيق بدر الدين قهوجي وزميله / دار المأمون للتراث ، دمشق ، ١٩٨٤ .

٨ - تسكين الهاء المتصلة بالفعل المجزوم :

يقول أبو حيان : وقرأ الجمهور «يؤده» بكسر الهاء ووصلها بباء . وقرأ قالون باختلاس الحركة . وقرأ أبو عمرو، وأبوبكر، وحمزة، والأعمش بالسكون . وغلط هذه القراءة (قراءة أبي عمرو وأبي بكر وحمزة والأعمش بالسكون) أبو سحق . وقال : هذا الاسكان الذي رُوي عن هؤلاء غلطٌ بينَ، وعلل ذلك بأنَّ الهاء لا ينبغي أن تُجزم وإذا لم تجزم، فلا يجوز أن تُسكنَ في الوصل . ثم يرى أن أبو عمرو كان يختلس الكسرة، وهذا غلط منه كما غلط في بارئكم^(٤٢) . أي بتسكين آخر الكلمة كما سلف . لم يسكت أبو حيان حيال هذا التغليط الذي رمى به أبو سحق قراءة أبي عمرو، فقد ردَّ عليه رداً معتمدًا على أربعة أسس .

الأول : أنَّ هذه القراءة قراءة سبعية، وهي متواترة لذا لا يجوز الطعن بها .

والثاني : أنَّ هذه القراءة منقولة عن إمام البصريين أبي عمرو بن العلاء وهو عربي صريح وسامع لغة وإمام في النحو . ولم يكن ليذهب عنه جواز مثل هذا .

والثالث : أنَّ هذه القراءة قد أجازها بعض أئمة النحو واللغة كالفراء والكسائي .

والرابع : أنَّ هذه القراءة تمثل لهجة عربية كما رواها الكسائي ونسبها إلى عقيل وكلاب .

وذكر أنهم يختلسون الحركة في هذه الهاء إذا كانت بعد متحرك وأنهم يسكنون أيضاً .

أضف إلى هذا أنه يُروى أنَّ أبي سحق الزجاج الذي خطأ القراءة، يُقال عنه : إنه لم يكن إماماً في اللغة ولذلك أنكر على ثعلب في كتابه الفصيح مواضع زعم أنَّ العرب لا تقولها . ورد ناس كثيرون على أبي سحق في إنكاره، ونقلوها من لغة العرب، ومنمن ردَّ عليه أبو منصور الجواليقي^(٤٣) .

(٤٢) نفسه ج ٢ ص ٤٩٩.

(٤٣) انظر كتاب الرد على الزجاج، للجواليقي، والبحر المحيط ج ٢ ص ٤٩٩ .

ويرى أحد الباحثين المحدثين جواز تسكين الهاء المتصلة بالفعل المجزوم،
إسناداً إلى ما ورد في القرآن الكريم، من قراءات سبعية متعددة^(٤٤).

٩ - عطف الاسم الظاهر على الضمير في قراءة (الأرحام) بالكسر عطفاً على الهاء
في (بِهِ) في قوله تعالى : هَتَسَاءُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ^(٤٥).

يقول أبو حيyan : ما ذهب إليه أهل البصرة وتبعهم فيه الزمخشري ، وابن عطيه
من امتناع العطف على الضمير المجرور، إلا بإعادة الجار، وأن اعتلالهم لذلك غير
صحيح. بل الصحيح ما ذهب الكوفيون في ذلك أنه يجوز^(٤٦).

ورد ابن عطيه هذه القراءة من حيث المعنى من وجهين : أحدهما : أن ذكر
الأرحام مما تساءل بها لا معنى له في الحضن على تقوى الله تعالى ، ولا فائدة فيه أكثر
من الإخبار بأن الأرحام تتساءل بها ، وهذا تفريق في معنى الكلام وغضّ من فصاحته ،
وإنما الفصاحة في أن تكون في ذكر الأرحام فائدة مستقلة . والوجه الثاني : أن في
ذكرها على ذلك تقدير التساؤل بها ، والقسم بحرمتها ، والحديث الصحيح يرد ذلك
في قوله ﴿مَنْ كَانَ حَالَفًا فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ أَوْ لِيَصُمِّتْ﴾.

ويرد أبو حيyan على قول ابن عطيه قائلاً : «وأما قول ابن عطيه (ويرد عندي هذه
القراءة وجهان) فجسارة قبيحة منه لا تليق بحاله ولا بطهارة لسانه، إذ عمداً إلى قراءة
متواترة عن رسول الله ﷺ . قرأ بها سلف الأمة ، واتصلت بها بأكابر الصحابة الذين
تلقوا القرآن من في رسول الله ﷺ بغير واسطة . ثم يضيف أبو حيyan : إنما ذكرت هذا
وأطللت فيه لثلا يطلع عمرٌ على كلام الزمخشري وابن عطيه في هذه القراءة ، فيسيء
ظنناً بها ، وبقارئها فيقارب أن يقع الكفر بالطعن في ذلك»^(٤٧).

(٤٤) أحمد مكي الانصاري - نظرية النحو القرآني عدد ٥ ص ١٦٧.

(٤٥) انظر تفصيل هذه المسألة في : الانصاف في مسائل الخلاف : مسألة (٦٥) وشرح المفصل لأبن يعيش ج ٣ ص ٨٧
ونظرية النحو القرآني - أحمد مكي النصري - مجلة البحث العلمي / جامعة أم القرى عدد ٥ ص ١٥٥ وما بعدها.

(٤٦) البحر ج ٣ ص ١٥٨ ، وانظر رأي الزمخشري في الكشف ج ١ ص ٢٤١ .

* هكذا وردت في البحر وأظنها - مطلع - .

(٤٧) البحر ج ٣ ص ١٥٩ .

فرد أبي حيان على الزمخشري وابن عطية ينطوي على شيئاً اثنين :
أولاً : ان القراءة قراءة سبعية متواترة لا يجوز أن يطعن بها طاعن لأنها موصولة
السند بالرسول ﷺ .

ثانياً : أنه يذهب مذهب الكوفيين في القراءة ويجيز عطف الاسم الظاهر على
الضمير، دون إعادة الجار : وهذا ليس غريباً في رأيي - إذ أنه في كثير من القضايا
والقراءات التي ذكرنا في هذا البحث يقف مع الكوفيين ويستشهد على صحة
ما يذهب إليه بأقوالهم كما مر.

وأرى أنَّ أبي حيان لم يكن بصرياً كما يذهب محقق كتابه «تذكرة النحاة»^(٤٨).
ولا كوفياً إنما كان صاحب رأي ثابت أينما رأى صائباً تبعه والشاهد على ذلك كثيرة.
ولئلا يطول البحث لا نستطيع ذكرها هنا - ولكننا نود أن نضع بين يدي القارئ رأي
أبي حيان في ذلك من كلامه : يقول : «ولستا متعبدين بقول نحاة البصرة، ولا غيرهم
من خالفهم، فكم حكم ثبت بنقل الكوفيين من كلام العرب لم ينقله البصريون.
وكم حكم ثبت بنقل البصريين لم ينقله الكوفيون. وإنما يُعرف ذلك من له استبحار
في علم العربية»^(٤٩).

١٠ - إدغام غير المثلين في (يغفر لمن) :

قال أبو حيان : «قال الزمخشري وقد ذكر قراءة الجزم» فإن قلت كيف يقرأ
الجازم، قلت يظهر الراء ويدغم اللام. ومدمغ الراء في اللام لاحن مخطيء خطأ
فاحشاً وراووه عن أبي عمرو مخطيء مرتين، لأنه يلحن ويتسب إلى أعلم الناس
بالعربية^(٥٠).

يقول أبو حيان رداً على الزمخشري : وذلك على عادته في الطعن على القراء.
وأما ما ذكر أن مدمغ الراء في اللام مخطيء خطأ فاحشاً إلى آخره ... فهذه مسألة

(٤٨) تذكرة النحاة - لأبي حيان - تحقيق عفيف عبدالرحمن ص ١٨.

(٤٩) البحر ج ٣ ص ١٥٨.

(٥٠) البحر ج ٢ ص ٣٦١، وانظر الكشاف الزمخشري ج ١ ص ١٧١.

اختلف فيها النحويون. فذهب الخليل وسيبوه وأصحابه إلى أنه لا يجوز إدغام الراء في اللام من أجل التكير الذي فيها ولا في النون. قال أبوسعيد ولا نعلم أحداً خالقه إلا يعقوب الحضرمي. وإنما رُوي عن أبي عمرو، أنه كان يدغم الراء في اللام متحركاً متراكماً ما قبلها، نحو: (يغفر لمن) (العمر لكيلا)، (واستغفر لهم الرسول) . . . وأجاز ذلك الكسائي والفراء وحكياه سماعاً ووافقهما على سماעה روایة وإجازة أبو جعفر الرؤاسي. وهو إمام من أئمة اللغة العربية من الكوفيين. وقد وافقهم أبو عمرو على الإدغام روایة وإجازة.

ويقول أبو حيان: «والإدغام وجه من القياس ذكرناه في كتاب التكميل لشرح التسهيل من تأليفنا، وقد اعتمد بعض أصحابنا على أن ما رُوي عن القراء من الإدغام الذي منعه البصريون يكون ذلك إخفاء لا إدغاماً، وذلك لا يجوز أن يُعتقد في القراء أنهم غلطوا، وما ضبطوا، ولا فرقوا بين الإخفاء والإدغام. ثم يقول في موضع آخر: وهذا لا ينبغي فإن لسان العرب ليس فيما نقله البصريون فقط. والقراءات لا تجيء على ما علمه البصريون ونقلوه، بل القراء الكوفيون يكادون يكونون مثل قراء البصرة، وقد اتفق على نقل إدغام الراء في اللام كبير البصريين ورأسهم أبو عمرو بن العلاء، ويعقوب الحضرمي، وكبراء أهل الكوفة الرؤاسي والكسائي والفراء».

مما سبق نرى أن أبو حيان يرد على يالزمخشي (في طעنه قراءة الإدغام) مستشهاداً برأي وإجازة رأسين من رؤوس البصرة وكبار المدرسة الكوفية. أضف إلى هذا أن القراءة سبعية متواترة^(٥١). وما يجيزه النحاة وأبو حيان هو جائز من حيث الوجهة الصوتية حيث أنه إذا اجتمع صوتان متقاربان مخرجاً أو صفة، أثر أحدهما في الآخر. بحيث يصبحان مجهورين أو مهموسين تحقيقاً للانسجام بين الأصوات وتوفيراً للجهد العضلي، إذ يعني الصوت الأول عن الثاني بحيث تتطابق بالصوتين صوتاً واحداً. فيكون عمل اللسان من وجه واحد^(٥٢). ولالي مثل هذا ذهب بعض الباحثين المحدثين^(٥٣).

(٥١) كتاب السبعة في القراءات - ابن مجاهد، ص ١٩٥، ت شوقي ضيف - ط دار المعارف مصر.

(٥٢) اللهجات في التراث، علم الدين الجندي، ص ٢٩٤.

(٥٣) انظر النحو القرآني، أحمد مكي الأنصارى - مجلة البحث العلمي، جامعة أم القرى، العدد ٥ ص ١٧١ عام ١٩٨٢.

١١ - كسر يا (بِمُضْرِخِي).

يقول أبوحيان^(٥٤) : وقرأ يحيى بن ثايث والأعمش وحمزه (بمضرخي) بكسر الباء. كثُر الطاعون في هذه القراءة، قال القراء : لعلها من وهم القراء فإنه قلّ منهم من سليم من الوهم. ولعله ظنَّ أنَّ الباء في (بِمُضْرِخِي)، خافضة للحرف كله، والباء للمتكلِّم خارجةٌ من ذلك. وقال أبوعيادة : نراهم غلطوا وظنُّوا أنَّ الباء تكسرُ لما بعدها. وقال الأخفش : ما سمعت هذا من أحد العرب ولا من النحويين. وقال الزجاج هذه القراءة عند جميع النحويين ردية مروءة ولا وجه لها إلَّا وجاه ضعيف. قال النحاس : صار هذا إجماعاً ولا يجوز أن يُحمل كتاب الله على الشذوذ.

وقال الزمخشري : هي ضعيفة واستشهد لها بيت مجهول :

قال لها هل لك يا نافي قالت له ما أنت بالمرضي
فند أبوحيان أقوال هؤلاء النحاة قائلًا :

أما قول الزمخشري فقد استشهد لها بيت مجهول، فقد ذكره غيره للأغلب العجلي، وهي لغة باقية في أفواه الناس إلى اليوم يقول القائل : ما في إفعل كذا بكسر الباء^(٥٥) أما ما ذهب إليه النحاة الذين ذكرناهم سابقاً. فيقول أبوحيان إنه لا ينبغي أن يُلتفتَ إليه واقتفي آثارهم فيها الخلف فلا يجوز أن يُقال فيها : إنها خطأ أو قبيحة أو ردية. ثم يدلُّ على قوله هذا كعادته، بأنَّ هذه القراءة تمثل لغة من لغات العرب، لكنَّها قلَّ استعمالها. وذكر أنَّ هذه اللغة كما ينص عليها قطرب - لغة بني يربوع.

ثم لا يكتفي بهذا بل نراه يذكر رواية أخرى تبين أنَّ هذه القراءة صحيحة نقلًا عن القاسم بن معن الذي جوز هذه القراءة حينَ سأله حسين الجعفي عنها. ويدرك أيضاً أنَّ أبا عمرو قال : هي جائزة رغم أنَّ أهل النحو يلحنون من يقرأ بها^(٥٦).

(٥٤) البحر ج ١ ص ١٩، وانظر : معاني القرآن للفراء ج ٢ ص ٧٥.

(٥٥) البحر ج ٥ ص ٤١٩.

(٥٦) نفسه ج ٥ ص ٤٢٠.

وفي هذا المقام فلأني أرى أنَّ المجيزين في هذه على حق لأنَّ هذه القراءة صحت سمعاً. كما أنها صحت قياساً إذ الياء كُسرت إتباعاً للكسرة التي بعدها في (بمصرخي أني). واللسان بها يعمل من موضع واحد ووجه واحد. ففيها الانسجام وتقرير الأصوات بعضها من بعض وذلك ما يميل إليه البدو أمثالبني يربوع^(٥٧).

١٢ - قراءة **«إنْ هذان لساحران»** بالنصب.

يقول أبو حيyan : «قرأ الجمهور من السبعة» إنْ هذان لساحران» بتشديد النون من «إنْ» وتخفيضها في نون المثنى من «هذان». وهي قراءة نافع وابن عامر وحمزة والكسائي .

وقرأ أبو عمرو بن العلاء إنْ هذين لساحران» بتشديد النون من «إنْ» وبالباء في هذين «بدل الألف». وهي قراءة سبعة محكمة كما قرأ بها من السلف الصالح فريق كبير منهم الحسن البصري، وعائشة، وابن جبير، والأعمش، والنخعي، والجحدري، وابن عبيد^(٥٨).

أنكر القراءة الثانية بعض النحاة وقالوا هذا غلط من الكاتب^(٥٩). وكان من المتظر أن يقبلوا قراءة أبي عمرو لأنها تتفق وقواعدهم النحوية التي تقول أنَّ المثنى يعرب بالياء في حال النصب. فالفراء يقول فيها : ولست أجريء على ذلك^(٦٠). والزجاج يقول : لا أجزي قراءة أبي عمرو لأنها خلاف المصحف^(٦١).

وقد تصدى للرد على هؤلاء ابن تيمية في رسالته الكلام على قوله تعالى : **«إنْ هذان لساحران»**^(٦٢) قائلاً : «وهذا مما يبين غلط من قال في بعض الألفاظ أنَّه غلط

(٥٧) اللهجات العربية ص ١٨٨.

(٥٨) البحر ج ٦ ص ٢٥٥.

(٥٩) البحر المحيط ج ٥ ص ٢٥٥.

(٦٠) معاني القرآن ج ٢ ص ٢٩٣.

(٦١) البحر المحيط ج ٥ ص ٢٥٥.

(٦٢) ابن تيمية والكلام على قوله تعالى **«إنْ هذان لساحران»** ت. د. ناصر الرشيد - مجلة مركز البحث العلمي العدد ٢ سنة ١٩٧٩ م.

من الكاتب. وهذا مما يوجب القطع بخطأ من زعم أنَّ في المصحف لحناً أو غلطاً. أما أبو حيyan فوقف من هذه القراءة موقفاً ليس بعيداً عن موقف ابن تيمية : حيث يقول : والذي نختاره في تحرير هذه القراءة، أنها جاءت على لغة بعض العرب من إجراء المثنى دائماً بالألف. وهي لغة لِكَانَه حكى ذلك أبو الخطاب، ولبني الحارث بن كعب وخثعم وزبيد وأهل تلك الناحية - حكى ذلك عنهم الكسائي ولبني العبر وبني الهجيم وقراد وعدرة^(٦٣).

لم يخرج أبو حيyan في دفاعه عن القراءة السابقة المطعون بصحتها عن الأسس البارزة التي اعتمدتها في القراءات السالفة، فالقراءة عنده سبعة صحيحة متواترة وهي كذلك لهجة لقبائل عديدة.

من خلال دراسة ومناقشة ما مر نستطيع أن نخلص إلى ما يلي :

١ - اعتمد أبو حيyan في مواقفه ورأيه من هذه القضايا على ما يسمى بالسمع : وهو ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته ويشمل هذا كما يقول السيوطي : كلام الله (القرآن) وكلام نبيه، وكلام العرب قبلبعثته وفي زمنه وبعده ... أمَّا القرآن فكل ما ورد أنه قرئ به - جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواتراً أو آحاداً أو شاذًا^(٦٤).

فأبو حيyan يعتمد على القراءة ويحتاج بها لصحة القاعدة، ولا يفتح بالقاعدة لصحة القراءة.

٢ - أضف إلى ذلك أنَّ أبي حيyan كان يختار بعضاً من هذه القراءات ويجيزها لأنَّ لغة العرب تؤيد هذه القراءة. أي أنها تستند إلى لهجة من لهجات العرب الفصيحة.

٣ - كان يستشهد بأقوال كبراء النحاة من المدرستين الكوفية والبصرية للتدليل على صحة القراءة.

(٦٣) البحر المحيط ج ٦ ص ٢٥٥.

(٦٤) الاقتراح ص ٤٨.

-
- ٤ - أن النحاة جرحوا القراءات السابقة ورموها بالضعف تارة وتارة أخرى باللحن لسبب بسيط وهو أن هذه القراءات خالفت شيئاً من قواعدهم التحوية.
 - ٥ - ما ذهب إليه أبو حيyan في القراءات يؤيده كثير من الدراسات اللغوية الحديثة^(٦٥).

(٦٥) انظر : سيبويه والقراءات : دار المعرف مصر.

دراسات في النحو والقراءات : مجلة المجمع اللغوي مصر (ج ٣١ سنة ١٩٧٣ م).
المعارضة الصريمية للقراءات : مجلة جامعة القاهرة - فرع الخرطوم - العدد ٣ سنة ١٩٧٢ م.